معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم

احمد داود اوغلو*

ملخص

تحتل تركيا دورًا بارزًا في علاقاتها مع الشرق وفي نظرة الغرب لها على حدٍّ سواء، وخاصة بعد الحرب الباردة، وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر تم إعادة تعريف مكانة تركيا على أساسين اثنين، أساس فكري وآخر جغرافي، وفي هذا المقال تتضح معالم النفوذ التركي، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثَمَّ فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر، وثمة مبادئ للسياسة الخارجية التركية الجديدة تتضح من خلال هذا المقال سواء على صعيد دول الجوار أو على صعيد رؤيتها الإقليمية والعالمية، ثم يبين المقال موقف تركيا من الربيع العربي وثورات التطهير التي اجتاحت العالم العربي، ومن ثَمّ يؤصل لمبادئ التغيير التي يجب أن تخضع لها عملية التغيير في منطقتنا.

إن المتتبع لشبكة العلاقات الدولية المعقدة إبان الحرب الباردة، والمحاول لرسم خريطة لتلك الشبكة؛ سيجد أن تركيا كانت بمنزلة (دولة حدودية) أو (دولة طرفية)، وباعتبارها جزءًا من الكتلة الغربية فقد كانت وسيلة للتحكم في الجنوب بواسطة القوى الغربية المتوسعة ناحية الشرق وعلى أطراف الغرب، فقد كانت بداخله من خلال مؤسساته، واعتبرت دائمًا العضو الأهم في حلف الناتو، وما زالت تحتفظ بهذه المكانة حتى الآن.

ومع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات، بزغ تصور جديد لتركيا في الأذهان كدولة جسر، ومع ظهور مشكلات جديدة عديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمنها الغزو العراقي للكويت والأزمة في البلقان، أصبح هدف تركيا الأساسي هو حماية استقرارها، وقد نجحت فعلا في الحفاظ على هذا الاستقرار في خضم الفوضى العارمة التي انجرف إليها العديد من جيرانها القريبين، وبدأ المجتمع الدولي ينظر إلى تركيا باعتبارها واحة للاستقرار، وجسرًا يربط الشرق بالغرب.

* وزير الخارجية التركية

رؤية تركية ١/٢٠١٢ | ٢٠-٥

واليوم هناك حاجة مُلحة إلى إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فمكانة تركيا الجديدة لها أساسان؛ أساس فكري، و أساس جغرافي؛ فمن الناحية الجغرافية نجد أن تركيا تحتلُّ موقعا فريدًا، فباعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكنُ أن يتمَّ تعريفُها على أنها بلد مركزيٌّ ذو هويات إقليمية متعددة، ولا يمكنُ اختزاله في صفة واحدة موحدة، ولا يمكن تفسير تركيا جغرافيًّا أو ثقافيًّا بربطها بمنطقة واحدة على غرار روسيا أو ألمانيا أو إيران أو مصر، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثَمَّ فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر.

التركيب الإقليمي المتعدد لتركيا يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق.

إن دولًا مثل الولايات المتحدة وأستراليا تشغل الواحدة منها قارة كاملة وحدها؛ لكنها تقع بعيدًا عن قلب الأحداث في مناطق أفريقيا وأوراسيا، ومن الممكن أيضًا أن نضيف إلى هذه العينة من الدول أوربا والهند والصين، فمن الناحية الإقليمية تشغل هذه الدول مساحات واسعة جغرافيا بحد كاف؛ بحيث لا يتم تحديد موقعها بالرجوع إلى المنطقة الجغرافية المحيطة بها، ويمكن وصف هذه الدول بأنها دول الاكتفاء الذاتي في كثير من النواحي؛ حيث إنها طورت ثقافات مختلفة خاصة بها، وهناك مجموعة أخرى من الدول، عبارة عن جُزر، مثل اليابان والمملكة المتحدة، تقع على أطراف القارات، ولها علاقات مميزة مع القوى القارية، وتشكل الدول الهامشية فئة متميزة من حيث إنها تنتمي إلى منطقة معينة، ويمكن وصفها وتعريفها بواسطة خصائص تلك المنطقة التي تقع فيها.

من بين كل هذه التصنيفات، تحتل تركيا مكانة خاصة، فموقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة مهمة، ويجعلها دولة مركزية (محورية)، تختلف عن الدول المركزية الأخرى، فعلى سبيل المثال، تعد ألمانيا دولة (مركزية) (محورية) في وسط أوربا، لكنها تقع بعيدًا عن آسيا وأفريقيا، وكذلك روسيا دولة مركزية في أوربا وآسيا، لكنها هي الأخرى تقع بعيدًا عن أفريقيا، وإيران أيضًا دولة مركزية في آسيا، لكنها بعيدة أيضًا عن أوربا وأفريقيا، وإذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر عالمية أكثر شمولًا؛ فإننا سنجد أن تركيا تحتل الموقع الأمثل؛ بمعنى أنها دولة آسيوية وأوربية، وعلى مقربة أيضًا من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ويجب على دولة مركزية مثل تركيا بهذا الموقع الجغرافي الأمثل، ألا تعرف نفسها بطريقة دفاعية، فينبغي ألا يُنظر إليها على أنها جسر يربط بين نقطتين فقط، أو دولة حدودية أو دولة عادية أو دولة تقع على حافة العالم الإسلامي والغربي.

وكما للجغرافيا دور في جعل دولة ما دولة مركزية؛ فكذلك للتاريخ هذا الدور أيضا؛ فإن بعض الدول تقوم بدور مركزي في منطقتها كانعكاس لتراثها الثقافي والتاريخي، فعلى سبيل المثال: تُعد روسيا مركز جذب بسبب دورها التاريخي، كما لعبت ألمانيا مثل هذا الدور منذ عهد الإمبر اطورية الر و مانية الجر مانية، و على مرّ التاريخ كانت تركيا أحد مراكز الجذب هذه لهذا السبب، وعندما شرعت تركيا في عملية بناء الدولة في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية؛ فإنها اكتسبت كثافة سكانية عن طريق الهجرة من المناطق المجاورة، ويظهر بوضوح آثار التنوع العرقي في تركيا اليوم، فهناك أعراق متنوعة من القوقاز، والبلقان، والشرق الأوسط، والتركمان العراقيين وعناصر من الأناضول، وحتى لو كانت هذه الأعراق عبارة عن مجموعات صغيرة، فإنها تمثل عناصر ثقافية متنوعة تجتمع كلها تحت مظلة الدولة التركية، فموقع تركيا الجغرافي المتميز يوائم هذه الأعراق والعناصر، فتركيا مركز جذب في منطقتها؛ فعاصمتها الثقافية إسطنبول تمتد أراضيها بين قارتين، وفي الوقت نفسه فهي دولة شرق أوسطية تقع على البحر الأسود، وعلى البحر الأبيض المتوسط، ومن حيث تأثيرها ودائرة نفوذها؛ فإن تركيا دولة تنتمي إلى كل من منطقة الشرق الأوسط، و البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود، وبناءً على هذه الصورة يجب على تركيا أن تجعل من دورها كدولة هامشية جزءًا من الماضي، وأن تخصص لنفسها مكانة جديدة، فيجب عليها ألا تقف عند حماية استقرارها والحفاظ على أمنها فقط، بل تسعى نحو الحفاظ على أمن واستقرار المناطق المجاورة لها، وذلك من خلال لعب دور أكثر نشاطًا وأكثر فاعلية لتوفير النظام والاستقرار والأمن في محيطها.

مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

شرعت تركيا منذ عام ٢٠٠٢م في بناء و هيكلة سياستها على نحو يتواكب مع هذه الرؤية الجديدة، آخذة في الاعتبار أهدافًا ذات معالم واضحة، ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي، ولابد هنا من ذكر خمسة من مبادئ السياسة الخارجية التركية.

أولًا: يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديموقراطية في أية بلد، فإن انعدم التوازن بين الأمن والديموقراطية في أية دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي تُستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وهذا الأمن يجب ألا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

إن الأنظمة التي تقيد الحريات -إلى حد كبير من أجل توفير الأمن- تتحول إلى أنظمة استبدادية؛ لذلك فإنه منذ عام ٢٠٠٢م، حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن، فهذا هدف طموح يستحق الذكر، وخصوصًا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فتحت تهديد الإرهاب، ساد اتجاه عام يدعو إلى تقييد الحريات من أجل الأمن، لكن تركيا استطاعت حماية الحريات المدنية في ظل جميع الظروف، وذلك على الرغم من التحديات الخطيرة التي واجهتها، فقد كان التحدي الأكبر بالنسبة لها هو مواجهة الإرهاب دون تضييق مساحة الحريات، وقد نجحت تركيا بالفعل في التغلب على هذا التحدي، فهذا التوازن الناجح هو مسألة ثقافة سياسية.

ثانيًا: سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، وقد تم تحقيقها بنجاح على مدار سنوات عديدة، فعلاقة تركيا مع جيرانها الآن تسير على الطريق الصحيح بالمقارنة بالسنوات السابقة، فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة، وعلى نقيض السنوات الخمس أو العشر الماضية؛ فإن مستوى العلاقات التركية مع جورجيا يمثل اليوم نموذجًا يحتذي به لبقية دول المنطقة، وهناك بعض الشواهد على التطورات التي طرأت على العلاقات التركية الجورجية؛ حيث أصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، كذلك مشروع بناء السكك الحديدية بين باكو وتبليسي وكارس دون أي قلق أو أي خوف من التوسع الإمبريالي،بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وشهدت العلاقات بين البلدين تحسنًا مذهلاً، ولم تواجه العلاقات التركية الإيرانية أية صعوبات خلال هذه الفترة الحرجة، كما أن الحديث الذي دار بين سولانا ولاريجاني في تركيا كان تمهيدًا لإقامة قناة هادفة لمناقشة القضية النووية الإيرانية، ولا شك أن مثل هذه الإنجازات التركية تُشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة، وكذلك قامت تركيا بتطوير علاقاتها مع سوريا في مجالات السياسة والاقتصاد على الرغم من الانتقادات التي وُجهت إليها، إلا أن الأحداث والتطورات الأخيرة وردود الإدارة السورية أدت إلى بعض النكسات، وأعاقت حدوث المزيد من التقدم في عملية تحسين العلاقات.

وحتى الآن نجحت تركيا في معالجة المخاطر المتعلقة بالعراق، فبعد غزو العراق، أراد حزب العمال الكردستاني أن يخلق موجة من الإرهاب بهدف جر تركيا إلى مواجهة مع الجماعات الكردية في شمال العراق، بغية التحريض وإشعال فتيل النزاعات بين تركيا والإدارة المركزية العراقية، والعالم العربي، بل -إن أمكن- مع منطقة الشرق الأوسط برمتها والولايات المتحدة

الأمريكية، لكن لولا تجاوب تركيا بصقل دبلوماسيتها في التوقيت الصحيح؛ فإنه مما لا شك فيه أن أزمة مع الحكومة العراقية كانت على وشك الوقوع، لكن الحكومة العراقية تجاوبت مع تركيا بشكل معقول فيما يتعلق بعمليات تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، واعتبرت أن حزب العمال الكردستاني عدوا مشتركا، وهذا المثال يوضح كيف يمكن لدولتين جارتين أن تتعاونا ضد تهديد مشترك.

يقوم المبدأ الثالث للسياسة الخارجية التركية على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ولا سيما تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فقد اهتمت تركيا اهتمامًا جادًّا ومؤثرًا بالبلقان، وخصوصًا خلال أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة، وقد وفرت علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي والغرب عمومًا البنية الأساسية لهذه السياسة النشطة، كما تتمتع تركيا بعلاقات وثيقة مع أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز، لكن ظلت قدرة تركيا على النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز، وقد شكل حزب العمال الكردستاني عاملا عائقًا، كما أن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كلا الطرفين (تركيا والدول العربية) كانت العامل الأساسي وراء عدم انفتاح الطرفين على الآخر، ومع ذلك، فإنه بفضل الجهود التي نبذلها في العامين الماضيين، فقد نجحنا في التغلب على بعض هذه الحواجز، وقد أضحت تركيا اليوم تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كل التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة، ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول على مستوى الدولة ولكن أيضًا على المستوى المجتمعي، لذلك فيمكننا أن نعتبر أن المشاركة النشطة التركية في حل المشكلات في العراق، وفي لبنان، وفلسطين، تُعد أمثلة على دور بلدنا المتنامي، فالجهود التي تبذلها تركيا في لبنان، تهدف إلى تجاوز الخلافات بين مجموعات عدة، للإسهام في استقرار المناخ السياسي المتقلب في هذا البلد.

> الأمن والديموقراطية أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية.

وفي العراق نجد مثالاً آخر على هذا الدور الذي تقوم به تركيا، فعندما حدث انقسام بين السنة والشيعة بسبب التوترات بين الشيعة والجماعات السنية في العراق، لعبت تركيا دورًا نشطًا في السعي إلى سد هذه الفجوة، وحافظت على سياسة متوازنة تجاه الطرفين، وعندما نظم الرئيس

الباكستاني برويز مشرف اجتماعًا يضم سبع دول في باكستان، واعتُبر آنذاك على أنه ضد إيران، شاركت تركيا في هذا الاجتماع، لكنها حافظت على علاقاتها مع الجماعات الشيعية في العراق والحكومة العراقية ومع إيران، فتركيا شاركت بالفعل في الاجتماعات لكنها لم تنحز أو تقف إلى أيٍّ من الجانبين في هذا الانقسام الخطير، لذلك فإنه من الواضح أن السياسة الخارجية التركية ستظل بعيدة عن الانقسام السني الشيعي، وفي الوقت نفسه، فإن تركيا تنتهج سياسة نشطة للحد من التوتر في المنطقة، وقد ساعدت هذه السياسة تركيا على تطوير علاقات جيدة مع حكومة المالكي الشيعية في العراق، وعلاوة على ذلك، أقامت تركيا أيضًا علاقات جيدة مع المعارضة السنية في المنطقة، وبالمثل كانت تركيا، على المسافة نفسها من كل من المؤسسة السنية والمعارضة الشيعية في لبنان.

يرتكز المبدأ الرابع على "السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد"، على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، أو بمعنى آخر، ليست بديلة عن بعضها بعضًا، وإنما متممة ومكملة، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الأطلسي (الناتو)، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وكذلك سياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، ومما لاشك فيه أن السياسة المتعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا على مدار الأربع أو الخمس سنوات الماضية لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة، وقد لاحت بوادر بعض المشكلات الخطيرة مع الولايات المتحدة، بسبب التطورات المتعلقة بالقرار الأرمني والوضع العراقي، إلا أن العلاقات التركية الأمريكية سرعان ما تحسنت بعد أن أبدى الطرفان قدرًا كبيرًا من التفاهم تجاه بعضهما البعض، وبقيت قنوات الاتصال مفتوحة، أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوربي، فعلى الرغم من تباطؤ عملية التكامل، فإنه لم يحدث جمود في العلاقات ولم يتم تعليق العملية، وعلى الرغم من أن العلاقات مع فرنسا شابها -على ما يبدو- بعض المشكلات بعد الانتخابات الفرنسية، فإنه تم التغلب على الأزمة المتوقعة بطريقة براغماتية، وعلى العموم فإن العلاقات مع الاتحاد الأوربي لم تتقدم على النحو المطلوب، ولكنها استمرت، وكذلك برز نمط مؤسسي للعلاقات مع روسيا.

أما بالنسبة للمبدأ الخامس فيقوم على الدبلوماسية المتناغمة، فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية؛

نجد أن هناك تطورات مهمة، في حال مقارنتها بأدائها الدبلوماسي قبل عام ٢٠٠٣م، فقد استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلاً عن استضافتها معظم المنتديات الدولية، وهو ما يفسر أن تركيا اكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية، وحدث المزيد من التطورات، وأصبحت تركيا عضوًا مراقبًا في منظمة الاتحاد الأفريقي، وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على أفريقيا منذ عام ٢٠٠٥م، علاوة على ذلك فإنه بدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء، كما وقعت تركيا مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق في إسطنبول في ٢ نوفمبر لعام ٢٠٠٧م، حيث قضت الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية بين دول جوار العراق، وكذلك تشكيل المنتدى (التركي – العربي)، و استمر عقد مثل هذه الاجتماعات المهمة؛ فعقد اجتماع يجمع بين الـ ٥٠ دولة الأقل نموًّا في إسطنبول في يوليو، وتعد استضافة تركيا لاجتماع البلدان الأقل نموًّا التابع للأمم المتحدة، ودعمها المتزايد لهذه البلدان؛ هو دليل واضح على رؤية تركيا ودورها المتصاعد، كذلك استضافت تركيا الاجتماع الهادف إلى إيجاد حل سلمى للقضية النووية الإيرانية، وعلى المنوال نفسه تم إقامة قناة الاتصال الوحيدة بين باكستان وأفغانستان من خلال مبادرات الرئيس التركي عبد الله جول.

تتوقع السياسة الخارجية التركية استمرار هذه الوتيرة مع الاعتماد على استراتيجية ناجحة للدبلوماسية المتناغمة

وتتوقع السياسة الخارجية التركية استمرار هذه الوتيرة مع الاعتماد على استراتيجية ناجحة للدبلوماسية المتناغمة، فالآن يُنظر إلى تركيا على أنها دولة مسئولة توفر النظام والأمن في المنطقة، ويُنظر إليها أيضًا علي اعتبارها دولة تعطي الأولوية للديمقراطية والحريات، في حين تتعامل مع المشكلات الأمنية في الداخل بكفاءة عالية، لذلك فإن هدف تركيا الآن هو أن تتوسط باستمرار في القضايا العالمية باستخدام المنابر الدولية، الأمر الذي يعد ملمحًا على انتقال تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية، وثمة نقطة ينبغي التأكيد عليها هنا، وهي أن هذا التحول جاء نتيجة لأداء جميع الجهات المعنية في السياسة الخارجية، فنجاح تركيا ليس فقط نتيجة لسياسات الدولة، ولكن أيضا نتيجة لأنشطة المجتمع المدني ومنظمات الأعمال، والعديد من المنظمات الأخرى، فكلها تعمل وفق رؤية جديدة، وهي تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى

للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، وسنسرد بعض الأمثلة القليلة: عندما خططت الدولة وقامت بسياسات انفتاحية على أفريقيا قام اتحاد رجال الأعمال والصناعيين (توسكون) Tuskon في تركيا بعقد قمة لرجال الأعمال في أفريقيا، جمعت المئات من رجال الأعمال والعشرات من الوزراء، كما تقوم منظمة توسياد Tusiadبأدوار نشطة لتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وقامت مؤسسة أخرى لرجال الأعمال هي موسياد Musiad (جمعية رجال الأعمال و الصناعيين المستقلين) بتنظيم اجتماع ضخم لرجال الأعمال في الخليج، وهناك العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تسهم أنشطتها في تحقيق طموحات تركيا على الساحة الدولية، مثل تلك المنظمات التي وصلت إلى المناطق المنكوبة بعد زلزال باكستان وكارثة تسونامي في المحيط الهندي، إن منظمات المجتمع المدني التركية تشكل جزءًا لا يتجزأ من الصورة الكبرى كما هو مرسوم في السياسة الخارجية، فلقد أصبحت كل هذه العناصر جزءًا من رؤية تركيا الدولية الجديدة، وكل هذه الجهود مجتمعة تشارك في رسم صورة تركيا الجديدة، وتمثل عناصر أساسية بداخلها.

اهتمت تركيا بالتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار .

وقد كان الأداء الاقتصادي الجيد في تركيا خلال الأزمة العالمية ملحوظا، وقد أسهم في تعزيز صورة تركيا ليس فقط في المنطقة، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم، فسياسة الحكومة تسير وفق متطلبات الجمهور، وتخدم مصالح شعبنا، وتخدم كذلك رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وما شابهها، وقد تحققت أفضل النتائج لهذه السياسة المتعددة الأبعاد خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، فعلاقات تركيا الاقتصادية الجيدة مع جيرانها لم تعد بالفائدة على تركيا فحسب، بل على شركائها أيضًا.

تركيا والربيع العربي

كيف نفهم التطورات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال، فإنني سأركز على الأحداث الجارية، وكيفية التفاعل مع هذا التحول، ثم سأنتقل إلى المستقبل، الذي يُمثل رؤية لنا جميعًا، فمن أجل فهم العلاقة بين الماضي والمستقبل، علينا أن نفهم كيفية التعامل – أولًا- مع الأحداث الجارية، فإن جميع الأحداث التي تحدث حولنا اليوم

هي قضايا عادية، وعلى الرغم من أنها تتطور تلقائيًا؛ فإن علينا أن نراها كانعكاسات طبيعية للتدفق الطبيعي للتاريخ، فنحن نمر من خلال ذلك التدفق الطبيعي.

هناك حدثان غير عاديين وقعا في القرن العشرين في منطقتنا: الحدث الأول؛ الاستعمار، والثاني الحرب الباردة، التي قسمت المجتمعات والدول في منطقتنا، ففي الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي قسم الاستعمار منطقتنا إلى كيانات استعمارية، وفصل الروابط الطبيعية بين القبائل والمجتمعات المحلية، على سبيل المثال: كانت سوريا مستعمرة فرنسية، في حين كان العراق مستعمرة بريطانية، وتم قطع الصلات التاريخية والروابط الاقتصادية بين دمشق وبغداد.

من أسس السياسة الخارجية التركية أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست تنافسية، وإنما تكاملية

إن الحرب الباردة كانت الحدث غير العادي الثاني، فقد قسمت الحرب الباردة الدول، كما حدث على سبيل المثال في اليمن، فتم تقسيمها إلى اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، فتلك الدول التي عاشت مع بعضها البعض في سلام على مدى قرون، أصبحت في حالة عداء، ومثل تركيا وسوريا أيضًا، فقد كُنا « تركيا » في حلف شمال الأطلسي في حين أن سوريا كانت مؤيدة للاتحاد السوفيتي، وتحولت الحدود بين تركيا وسوريا من حدود دولتين قوميتين، إلى حدود بين كتلتين، الآن حان الوقت من أجل تطبيع تدفق التاريخ، وفي رأيي: إن كل هذه الأحداث التي تجري في منطقتنا هي أحداث متأخرة، وكان ينبغي علينا أن نعيشها في التسعينيات من القرن الماضي مثل الأوربيين الشرقيين، لكن بعض الناس أو بعض الدول جادلوا بأن المجتمعات العربية لا تستحق الديمقراطية، ورأوا أن الشعوب العربية بحاجة إلى الأنظمة الاستبدادية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، وفي التسعينيات من القرن العشرين، قيل إنه من أجل منع التطرف أو الراديكالية الإسلامية يجب علينا الحفاظ على الوضع الراهن، بعض الدول و بعض الدول و بعض القاد ة الذ ين كانوا فخورين بديمو قراطيتهم رأ وا أن الديمقراطية قد تجلب بعض المخاطر المحتملة لانعدام الأمن في منطقتنا، والآن نقول جميعا: لا، بإمكان التركي العادي، والعربي العادي، والتونسي العادي أن يُغير التاريخ، ونحن نعتقد أن الديموقراطية شيء جيد، وأن شعوبنا تستحق الديموقراطية أكثر من أي شعب آخر، ونحن الآن نشهد تحولًا نموذجيًا للفهم، هذا هو التدفق الطبيعي للتاريخ، ويجب أن يحترم الجميع إرادة الشعوب.

إذا كنا لا نفهم هذا التدفق الطبيعي للتاريخ، وأن هناك حاجة لإعادة الروابط ووصل المجتمعات والقبائل والقوميات والطوائف في منطقتنا بعضها ببعضٍ، فمن المحتمل أن نفقد زخم التاريخ، فهؤلاء الذين يفهمون هذا التدفق بشكل صحيح، هم الذين سيصبحون القوة الرائدة للتاريخ.

ما هو مستقبل منطقتنا؟ التغيير الحالي هو التدفق الطبيعي للتاريخ ومستقبلنا هو شعورنا بالمصير المشترك، فلدينا مصير مشترك في المنطقة، وهذا الشعور بالمصير المشترك الذي ظهر في منطقتنا هو الإمكانية الرئيسة لمستقبلنا، وقد أدركنا هذا المصير المشترك، عندما رأينا رد فعل رئيس الوزراء أردوغان الغاضب من الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في منتدى دافوس، عندئذ أدركنا كيف أن الشعور بالمصير المشترك قد يكون مرئيًا في مثل هذه الحالات، من وجهة نظرنا، كانت هذه بعض المؤشرات في البداية، ولكن اليوم وبسبب ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية هذه، والشعور بالمصير المشترك في كل مكان، فلا يمكن لأحد تجاهل هذا المصير المشترك.

التناغم الدبلوماسي في الأداء التركي أكسبها المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية

إذا كان هذا التحول هو التدفق الطبيعي للتاريخ، إذن فكيف ينبغي علينا أن نستجيب أو نتعامل معه؟ وما هي المبادئ الأساسية أو النقاط المرجعية الأساسية التي يجب أن نستند إليها للاستجابة والتفاعل مع هذا التحول الجديد؟ في بداية تطور الأحداث، قيل إنه تسونامي سياسي، لكن لو كانت هذه الأحداث بمنزلة تسونامي سياسي؛ إذن فلابد أن يكون لدينا نفس خطة العمل التي نحتاجها لمواجهة أي تسونامي أو زلزال، أولًا خطة طوارئ: لإنقاذ حياة الناس، ولمنع أية كارثة، ثانيًا: عودة الحياة إلى طبيعتها، ثالثًا: إعادة الإعمار واستعادة النظم السياسية في منطقتنا، مثل ترميم وإعادة بناء المباني والمدن.

ولكن من أجل تنفيذ ذلك الترميم والإصلاح، لابد أن يكون لديك رؤية في عقلك، ولابد أن يكون لديك الثقة بالنفس التي يمكن من خلالها إعادة بناء مدينتك، فسنكون نحن من يعيد بناء منزلنا مرة أخرى، ومن أجل هذه المهمة، علينا أن نتبع بعض المبادئ الأساسية.

المبدأ الأول هو المبدأ النفسي، أي الثقة بالنفس، فإن ما تطالب به الجماهير اليوم في منطقتنا – ولا أقصد في العالم العربي فقط ولا في تركيا فقط، بل إنما في كل مكان في منطقتنا – هو الاحترام والكرامة، وفي اجتماع مع الوزراء الأوربيين، تحدثت إلى بعض الوزراء عما يريده أي

شاب مصري أو عربي اليوم؛ إنه لا يريد المال أو بعض الأجهزة والبضائع الفاخرة: بل يريد الكرامة، هذا هو المصطلح الحاسم الذي هو المفهوم الحاسم اليوم: الكرامة.

لعقود مضت تعرضنا للإهانة والإذلال لأسباب مختلفة، والآن ما نريده هو الكرامة، ما أراده الشباب في ميدان التحرير أو ما أراده البوعزيزي في تونس هو الكرامة، لذلك يجب علينا أن نحترم وأن نفهم هذه الحقيقة.

أتيحت لي الفرصة للذهاب إلى مصر والاجتماع مع قادة شباب الثورة هناك، وبعد الاستماع إليهم، أصبحت أكثر تفاؤلاً بمستقبل منطقتنا، هذا الجيل هو مستقبل مصر، وهو من سيقرر ما إذا كان المستقبل قد وصل أو لا؛ لكنهم قد قرروا بالفعل، وهم يعرفون ما يريدونه جيدًا، وما يريدونه هو شيء واحد بسيط: الكرامة، وأنا أحيي هؤلاء القادة الشباب على أنهم هم الذين سيحددون مستقبل منطقتنا ومستقبل شعوبنا، وإذا قُدر لنا أن نصبح مركز ثقل حقيقي لمنطقة صاعدة في القرن المقبل، فإن هذه القيادات الشابة هي التي ستحدد ما سوف يحدث في المستقبل؛ لذا نحن اليوم أكثر تفاؤلاً، فنحن كقادة سياسيين، لا نريد شبابًا صامتًا، بل على العكس، نحن نريد شبابًا نشيطًا وحاسمًا، يجب عليهم أن ينتقدوا، وعلينا أن نستمع إليهم بهدوء؛ لأننا نعمل من أجل مستقبلهم، وليس من أجل مستقبلنا، ولذلك هناك زخم جديد في منطقتنا، يشابه ذلك الذي حدث في عام ١٩٦٨م في أوربا، أو في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم في أوربا الشرقية، آنذاك لاقت تلك الحركات الشبابية كل الاحترام، إذن يجب علينا نحن أيضًا أن نحترم الحركات الشبابية في منطقتنا.

> الثقة بالنفس واحترام الكرامة غاية منشودة لكل شعوب منطقة الشرق الأوسط

أما المبدأ الثاني فهو المبدأ السياسي، فالتغيير والتحول ضرورة اجتماعية، وعندما التقيت مع قادة عدة جماعات سياسية في تونس قلت لهم: أنتم أحفاد ابن خلدون، وأحفاد ابن خلدون يستحقون أفضل إدارة سياسية، لذلك يجب علينا –نحن كتلاميذ ابن خلدون وأنتم كأحفاد له– أن نعلم أن التغيير والتحول ضرورة وليس خيارًا، إذا تدفق التاريخ وحاولتم مقاومته فسوف تخسرون، لا يستطيع أي زعيم عادي أو زعيم كارزمي أن يوقف تدفق التاريخ، ولا ينبغي على أي شخص أن يفكر بالمنطق القديم للحرب الباردة، لا ينبغي على أي إنسان أن يقول أو يوحي بأن نظامًا محددًا أو شخصًا معينًا هو الضمان الوحيد لاستقرار البلاد، فضمان استقرار أي بلد هو الشعب نفسه.

فينبغي على القادة السياسيين أن يثقوا بأمتهم وشعوبهم، فالقادة ما هم إلا أفراد من مواطني الدولة وليسوا الأمة كلها، وإذا اعتقد أي شخص أن الدولة ومستقبل الأمة في يد شخص واحد فقط، وستدوم به؛ فإن ذلك يعني أن ذلك الشخص المعتقد لا يثق في الأمة، ولا يثق بالرؤية الجماعية للأمة، أو على حد المصطلح إسلامي: لا يثق بإجماع الأمة.

لذلك، عندما يحين وقت التغيير، يجب على القادة احترام ذلك، فبدلًا من أن يقاوموا التغيير؛ ينبغي عليهم فهم منطقه، وأن يقودوا عملية التغيير.

كيف ينبغي أن تكون منهجية التغيير؟ أولا: لا ينبغي أن يكون التغيير عنيفا، فقد سئمنا كلنا في هذه المنطقة، من الحروب الأهلية بين الأشقاء، والتوترات، والوضع الهش للدول، وعلينا جميعًا أن نتصرف بحكمة دون ارتكاب أي عنف أو حرب أهلية أو إثارة أي توتر بين الأشقاء، علينا أن نجعل هذا التغيير ممكنًا، وبنفس روح المصير المشترك.

مبادئ التغيير التي يجب أن تخضع لها عملية التغيير في منطقتنا

لشرح المبادئ السياسية التي يجب أن تخضع لها عملية التغيير في منطقتنا، سوف أوضح بعض المبادئ الأخرى التي يجب اتباعها، المبدأ الأول والذي قبل كل شيء: هو أن التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية، عندما جاءت حكومتنا إلى السلطة في عام ٢٠٠٢م في تركيا، قال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في إحدى خطبه الأولى: إن هدف الحكومة هو أن تُوازن بين الأمن والحرية، وقد جعلنا هذا التوازن مبدأ أساسيًا لفلسفتنا السياسية، فعلى مدار التاريخ البشري، سعى الإنسان إلى تحقيق هدفين رئيسين، والمحافظة عليهما، ألا وهما: الأمن والحرية، وهذا هو أساس الشرعية السياسية، فلا يمكننا أن نتجاهل الأمن من أجل الحرية، أو أن نتجاهل الحرية من أجل الأمن، إذا ضحينا بالأمن من أجل الحرية، فسيكون لدينا حالة من الفوضى، وإذا ضحينا بالحرية من أجل الأمن، فسيكون لدينا أنظمة استبدادية، أو أنظمة لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية.

من الممكن تحقيق الهدف السياسي فقط، إذا قدمت النظم السياسية أو الحكومة أو الدولة ضمانات للشعب بأن الأمن والحرية يمكن تحقيقهما معًا، فليس أحدهما بديلا عن الآخر، قيل لنا في تركيا على مدار عقود عديدة: إنه من الأفضل أن نسمح بقدر قليل من الحرية من أجل حماية أمننا القومي، ولكننا الآن لا نريد أن نضحي بحريتنا من أجل أمننا، فالواقع على عكس ذلك تمامًا: فكلما حظي الناس بالمزيد من الحرية كانت الدولة و المواطنون أكثر أمنًا و أمانًا؛ لأن الصلة بين

الدولة والمواطنين ستصبح قوية، لكن إذا رأت الدولة أن المواطنين يمثلون تهديدًا لها، فهذا يعني نهاية الدولة، لذلك تخلصنا في تركيا من مفهوم التهديدات الداخلية؛ لأن المواطنين لا يشكلون تهديدًا للدولة.

ثانيًا: نحن نطور مبدأ تصفير المشكلات مع جيراننا من أجل القضاء على التهديدات الخارجية، فإذا كنت تشعر كل يوم بتهديد من جهات محلية أو أجنبية، أو كنت تشعر بأنك غير آمن، فستفكر كل يوم في كيفية مواجهة هذا التهديد؟ فمن الأفضل أن يكون لديك رؤية بدلًا من مواجهة الأزمة، ولذلك ينبغي على الحكومات الجديدة في جميع الدول الشقيقة، أن تحاول الحفاظ على التوازن بين الأمن والحرية.

الملكية الإقليمية في المنطقة والارتباط الوثيق بين مفكري المنطقة وساستها ومثقفيها لمناقشة مستقبلها أمر لا بديل عنه.

ماذا نريد أن نحققه من خلال السياسة؟ السياسة أداة، وليست هدفا، فهدفنا كما قال الفارابي في المدينة الفاضلة السعادة للأمة، لذلك فإن قيم السياسة أكثر أهمية من قوة السياسة، فالسلطة يمكن أن تتبخر وتزول، لكن القيم تبقى إلى الأبد، هذه القيم هي: الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والتمثيل النيابي، فيجب أن نجعل من هذه القيم واقعًا في الحياة السياسية، فالسلطة تتغير، لكن القيم يجب أن تبقى إلى الأبد، وينبغي علينا ألا نعتقد أن هذه القيم دخيلة على المجتمعات الإسلامية؛ فعندما نقرأ قصة حياة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، نقول دائمًا إنه هو الرجل الذي وضع أسس القوانين الإسلامية، وأرسى مبدأ سيادة القانون والشفافية والمساءلة، فهذه هي القيم الإنسانية وهذه هي قيمنا أيضًا؛ لذلك فإن عملية الديموقراطية في المجتمعات الإسلامية أو الإشارة إلى هذه القيم ليست بغريبة علينا، وهذه هي القيم الإنسانية وعلينا أن نحترمها جميعا.

ثالثًا: ينبغي ألا تؤدي هذه العملية إلى تدمير أو إضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات، بل يجب حماية المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة؛ فالثورة لا تعني التدمير، فإذا فقدنا الشعور بالبقاء والاستمرارية؛ فإننا سنخسر القضية، والحالة المصرية مثال جيد لهذا، فلقد تصرف الجيش المصري بحكمة بالغة، فلم يضع نفسه في مواجهة مع الشعب المصري؛ لأن ذلك ليس من قيم الجيش المصري، وكلنا ندعو إلى هذا التقليد في جميع الاجتماعات، فيجب أن يُسنَد الدور الرئيس إلى جهة مؤسسية وليس إلى شخص واحد خلال الفترة الانتقالية، فأقوى جيش في العالم هو الجيش الذي لا يشارك في الحياة السياسية، فعندما

ننظر إلى مآسي الماضي، نجد أنه إذا لم يكن هناك فصل واضح بين دور العسكريين والمدنيين في المؤسسات السياسية، فمن المحتمل مواجهة العديد من الصعاب؛ لذلك خلال زيارتنا لمصر، أعجبنا بنهج المشير طنطاوي، وعزمه على تسليم السلطة إلى المدنيين في أقرب وقت ممكن.

ونحن في تركيا خُضنا العديد من التجارب في مثل هذه الفترات الانتقالية؛ لذلك ينبغي أن تتم عملية نقل السلطة للسياسيين المدنيين في أقرب وقت ممكن، ولكن في الوقت نفسه، ينبغي

الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة، فالتطورات التي حدثت في العراق بعد الغزو في عام ٢٠٠٣م تعطينا مثالاً غاية في الأهمية؛ حيث تم إضعاف أو إلغاء جميع مؤسسات الدولة تقريبًا خلال الحرب في العراق، أو في واقع الأمر، الحرب على العراق؛ لذلك ينبغي في مثل هذا الانتقال أو التحول حماية مؤسسات الدولة، ونحن نستطيع مساعدة جميع أولئك الذين يحاولون أن يتم هذا الانتقال بشكل سلس ومنظم.

ينبغي ألا يكون هناك تدخل أجنبي في مسيرة التغيير، فالشعوب هي الفاعل الوحيد في هذه العملية.

المبدأ السياسي الرابع: ينبغي أن يكون هناك وضع قانوني وشرعي للدول، ويجب ألا تتغير الحدود، فلدينا ما يكفي من الانقسام والتفكك في منطقتنا، فنحن لا نريد بلدان جديدة مقسمة أو دولًا هشة، ما نحتاجه اليوم ليس التقسيم بل الاتحاد، ففي أثناء فترة الاستعمار وفي أثناء الحرب الباردة، كان لدينا ما يكفي من الانقسامات والتفتت، وإذا كان قبول التغيير واجبا علينا، فإن هذا التغيير يجب أن يحدث دون انقسامات جديدة في منطقتنا، فنريد دولاً أقوى، ونعتقد أنه بعد هذا التحول لن يتم إضعاف الدول في منطقتنا، ولكن ستصبح الدول أكثر قوة؛ لأن هذه الدول سيكون لها أنماط جديدة من العلاقات مع مواطنيها.

المبدأ السياسي الخامس: ينبغي ألا يكون هناك تدخل أجنبي في مسيرة هذه العملية، فيجب أن تكون الشعوب هي التي تقوم بعملية التغيير في كل بلد، وعليها أن تقرر مستقبلها بنفسها، كما ينبغي أن تقوم بهذا التحول الطبيعي قوى حقيقية على أرض الواقع، قوى تمثل إرادة الشعوب، فإن أي صورة من صور التدخل الأجنبي ستعقد الأمور في مجتمعاتنا؛ لذا يجب على هؤلاء الذين يعيشون في هذه البلدان أن يتحلوا بالحكمة، وأن تكون لديهم رؤية مستقبلية، كما يجب عليهم أن يقودوا عملية التغيير هذه، نعم؛ هناك خصائص مشتركة في منطقتنا، وهناك أيضًا خصائص

ينفرد بها كل بلد عن الآخر؛ لذلك لابد أن نحاول تقديم يد العون أو الإسهام في هذه العملية، آخذين في الاعتبار خصائص كل بلد.

المبدأ السادس: ينبغي أن تكون هناك ملكية إقليمية لهذه العملية، فهذه منطقتنا، ويجب على المفكرين وصناع الرأي والساسة فيها أن يلتقوا بشكل مكثف من أجل مناقشة مستقبلها، فنحن مرتبطون بعضنا ببعض لقرون طويلة مضت؛ لذا ما يحدث في مصر، أو في ليبيا، أو في اليمن، أو في العراق، أو في لبنان سيؤثر علينا جميعا؛ لذا يتعين علينا أن نتضامن مع شعوب هذه الدول الشقيقة، و ينبغي أن يكون هناك المزيد من المحافل الإقليمية، و ليس مجرد اجتماعات بين قادة الشئون السياسية أو الوزراء، كما ينبغي أن يكون هناك المزيد من الاجتماعات بين المثقفين ووسائل الإعلام في منطقتنا.

التحول السياسي ينبغي أن يوفر التوازن بين الأمن والحرية.

إذا كانت هذه هي المبادئ (الثقة بالنفس كمبدأ نفسي، والتغيير والتحول كمبادئ اجتماعية، والتوازن بين الأمن والحرية، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، واستمرارية المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وحماية السلا مة الإقليمية لبلادنا كمبادئ سياسية)، إذن فكيف يمكنها التفاعل مع هذا التحول، ثم ما هي الاستراتيجية طويلة الأمد لمنطقتنا؟ عندما يتم استخدام مفهوم الشرق الأوسط في أي محفل دولي، فسوف تتوارد إلى الأذهان التوترات والصراعات، والتوترات الشرق أوسطية، والصراعات الشرق أوسطية، والتخلف.. إلخ، لكن في الواقع، كل هذا ليس صحيحًا.

فمثل هذه التعريفات هي أمثلة نموذجية على تعريفات المستشرقين، لقد كانت منطقتنا مهدًا للحضارات، ليست على مدار عقود، ولا على مدار قرون وحسب، ولكن على مدار آلاف السنين، فلا يقل تاريخ أية مدينة في منطقتنا عن ٢٠٠٠ سنة؛ فلدينا تراث حضاري عريق، وفي الوقت الذي كان لدينا فيه نظم سياسية واعية وناضجة، لم تكن هناك حتى ولو بلدة واحدة في بعض أجزاء من أوربا، فنحن نمتلك خلفيات حضارية بمعنى تشكيل النظام السياسي، والفكر السياسي، والفلسفة السياسية، ولدينا ما يكفي من الموارد الاقتصادية، ولدينا خبرة كبيرة عن الحياة متعددة الثقافات في منطقتنا، لذلك فإننا نمتلك جميع الإمكانات من الخلفيات السياسية والاقتصادية.

والآن، حان الوقت لإعادة التقييم التاريخي لمنطقتنا من أجل تحويلها إلى منطقة للاستقرار والحرية والازدهار والنهضة الثقافية، والتعايش الحضاري، فمع كل هذه التحولات، فإن المصريين

العاديين والتونسيين العاديين، والمواطنين الليبيين العاديين يريدون أن يكونوا فاعلين في التاريخ، إنهم يريدون الإسهام في تدفق التاريخ، ولهم الحق في ذلك، وفي هذه المنطقة الجديدة، يجب ألا يكون هناك أي عنف، ولا حواجز بين الدول و المجتمعات والطوائف.

ينبغي أن يكون هناك المزيد من الترابط الاقتصادي والمزيد من الحوار السياسي، ينبغي أن تكون هناك منطقة مشتركة من الأمن واحترام بعضنا لبعض، هذا الهدف يمكن تحقيقه إذا ناقشنا هذه الرؤية واتفقنا على فهم مشترك لرؤية جديدة في منطقتنا، ولسوف تصبح منطقة الشرق الأوسط مركز الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية وثقافة العالم – الثقافة العالمية – في المستقبل.

اليوم هناك بحث عن نظام عالمي جديد، ومنظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى التغيير، ونحن بحاجة إلى تطوير النظام الاقتصادي الجديد القائم على العدل بعد الأزمة المالية العالمية، كما أننا بحاجة إلى نظام اجتماعي جديد، يقوم على أساس الاحترام، عندئذ سيكون بإمكان منطقتنا أن تسهم في تشكيل النظام العالمي الناشئ من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية.

ومما لا شك فيه أن هؤلاء القادة الشباب، الذين يقودون عملية التغيير في بلدانهم، سيكون لهم دور ورأي في تشكيل النظام العالمي الجديد، وسوف تكون لديهم القوة اللازمة لتنفيذ ذلك، وبناءً عليه؛ فإن مسئوليتنا هي فتح الطريق أمام هذا الجيل الجديد، وأن نؤسس منطقة جديدة في العقد القادم، بحيث تضع قوانا، وبإرادة شعوبنا، ملامح القرن الحادي والعشرين في منطقتنا.